في الدورة الثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي
دول المجلس تؤكد تضامنها التام مع المملكة في مواجهة الاعتداءات على أراضيها وانتهاك حدودها
المجلس الأعلى يعبّر عن سعادته بعودة سمو ولي العهد سليماً معافى إلى أرض الوطن

أكّد قادة دول مجلس التعاون الخليجي تضامنهم التام مع المملكة العربية السعودية في مواجهة الاعتداءات على أراضيها والانتهاكات لحدودها، معتبرين أن أي مساس بأمن واستقرار المملكة هو مساس بأمن واستقرار وسلامة دول المجلس كافة، وشدّد القادة في البيان الختامي للدورة الـ (٣٠) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على دعمهم المطلق لحق المملكة في الدفاع عن أراضيها وأمن مواطنيها، مؤكّدين في الوقت ذاته دعمهم الكامل لوحدة وأمن واستقرار اليمن.

كما عبّر المجلس الأعلى عن سعادته بعودة وسلامة صاحب السمو الملكي الأميرسلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية إلى أرض الوطن سالماً معافى.

وقد عبّر المجلس الأعلى عن تعازيه وصادق مواساته لما تسببت فيه السيول التي صاحبت أمطار الرحمة ـ التي نزلت على مدينة جدة وغيرها من المناطق ـ من ضحايا ومصابين.

واستعرض المجلس الأعلي النتائج والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري بشأن رؤية دولة قطر، ورؤية مملكة البحرين وما تضمنتاه من مقترحات بهدف تعزيز وتفعيل مسيرة العمل المشترك، ووجّه اللجان الوزارية والأمانة العامة ـ كلٌ فيما يخصه ـ بالعمل على تنفيذ ماجاء فيها، وتدارس المجلس الأعلى الآثار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، ورحّب بالجهود التي تبذلها دول المجلس للحد من سلبياتها.

وبالنسبة للسوق الخليجية المشتركة، فقد عبّر المجلس الأعلى عن ارتياحه للتقدم المحرز بشأن تنفيذ قراراته في إطار السوق الخليجية المشتركة وأقر المجلس الأعلى المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.

وبشأن ظاهرة الإرهاب، حدد المجلس الأعلى مواقفه الثابتة من ظاهرة الإرهاب وخطورتها على المجتمعات الإنسانية، وأهمية مكافحتها ومكافحة تمويلها والفكر المتطرف المؤدي لها، وضرورة تكثيف الجهود الجماعية والدولية في مواجهتها. وفي مجال الشؤون القانونية، فقد اعتمد المجلس الأعلى ما رفعه أصحاب المعالي وزراء

خادم الحرمين الشريفين مترأساً وفد المملكة.

وهنا مع أخيه سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت.

توصيات تهدف إلى تعزيز مسيرة التعاون العدلي المشترك، وفي هذا الإطار وافق على العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحّد للتسجيل العقاري العيني في دول المجلس المعدلة ومذكرتها الإيضاحية كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات.

وبخصوص التعليم، اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة الخاص بالتعليم، وأعرب عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات الصادرة عنه، كما أثنى على الجهود التطويرية التي تقوم بها الدول الأعضاء للنهوض بالتعليم في شقيه العام والعالي.

وعن الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات، جدد المجلس الأعلى تأكيده على أهمية تفعيل الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة، والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات.

وبشأن المصالحة العربية، فقد أشاد المجلس الأعلى بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) في القمة الاقتصادية العربية التنموية الاجتماعية التي عُقدت في دولة الكويت في يناير ٢٠٠٩م من أجل المصالحة العربية، والتي عبّرت عن مدى حرصه على لمّ الشمل وتحقيق التضامن العربي.

وبخصوص القضية الفلسطينية ومسألة السلام في الشرق الأوسط، تدارس المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ومستجدات مسيرة السلام، وماترتكبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من جرائم ضد الإنسانية، وما تفرضه من حصار جائر وعقاب جماعي على قطاع غزة. ويدعو المجلس الأعلى الأطراف الدولية الفاعلة إلى الإنهاء الفوري لهذا الوضع وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي (١٨٦٠) الذي دعا إلى رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.

وفي الشأن العراقي، أعرب المجلس الأعلى عن إدانته لعمليات التفجير التي تعرّضت لها المدن العراقية مؤخراً، آملاً أن يتحقق للعراق وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار، وأكّد مجدداً على مواقفه الثابتة بشأن احترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

وفي الشأن اللبناني، جدد المجلس الأعلى دعمه الكامل لاستكمال بنود اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية، الذي تمَّ التوصل إليه برعاية قطرية، ووافق المجلس الأعلى على اعتماد مرشح مملكة البحرين أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي اعتباراً من ٢٠١١م■